



غرفة تجارة وصناعة محافظة بيت لحم
Bethlehem Chamber of Commerce & Industry

ملخص دراسة

"آثر تطبيق مبادئ الحوكمة لدى الشركات في محافظة بيت لحم واستدامتها"



سعت هذه الدراسة لقياس أثر الحوكمة على الأنشطة المختلفة للشركات في محافظة بيت لحم وإستدامتها حيث تكونت الدراسة من جزء أولي خاص بمعلومات لها علاقة بطبيعة الشركات مثل النشاط الاقتصادي وعمر الشركة وعدد العاملين فيها و رأس مالها و كيانها القانوني، حيث أشارت الدراسة إلى ما يلي:

1-إهتمام نسبة كبيرة من القطاع التجاري في مفهوم الحوكمة وتطبيقاتها.

2-النسبة الأكبر من العينة هي شركات مضي على تأسيسها أكثر من 21 سنة وأن هذه الشركات معظمها شركات عائلية ضمناً على الرغم من تسجيلها القانوني المغاير.

3-غالبية هذه العينة هي شركات لديها عدد من الموظفين أقل من 10 بحسب تصنيفات هذه الدراسة، على الرغم من أن النسبة الأكبر من عينة هذه الشركات هي مسجلة كشركات مساهمة خصوصية.

بينما شمل الجزء الثاني من الدراسة على معلومات تتعلق بالأنظمة الداخلية والإجراءات المتبعة داخل هذه الشركات حيث أظهرت الدراسة الآتي:

1-وجود نسبة مرتفعة ملحوظة مقارنة بغيرها من الردود والتي تتعلق بإستخدام النظام المحاسبي لإدخال البيانات المالية وإعتداد إجراءات التدقيق الخارجي ما بين الشركات في عينة الدراسة.

2-بالإضافة إلى بعض المؤشرات الإيجابية بشكل عام والتي تتعلق بوجود أنظمة مالية وإدارية محددة ومعلنة، وملتزم بها من قبل الشركات.

3- وجود نظام رقابي إداري يتم من خلاله تطبيق المسائلة في هذه الشركات على كافة المستويات الإدارية، ويتم العمل فيها من خلال مهام واضحة ومحددة للعاملين بحسب الوصف الوظيفي.

4- يحرص العاملون في هذه الشركات على تطبيق القيم الأخلاقية الموضوعة من قبل الشركات، في المقابل تقوم الشركات بالإستثمار في العاملين لديها بشكل مستمر.

5-تعمل هذه الشركات ضمن خطط مستقبلية واضحة ومحددة تحرص على تقييم أهداف الشركة بشكل مستمر وبحسب العوامل المؤثرة عليها ولكنها لا تقبل بوجود تدخلات خارجية لمتابعة الخطط المستقبلية لها.

فعلى الرغم من وجود هذه المؤشرات الإيجابية ضمن عينة الدراسة والمتعلقة بوجود أنظمة إدارية ومالية ورقابية إلا أن معظم هذه الأنظمة قد تكون غير مكتوبة وإنما متعارف عليها ضمن الشركة وبين العاملين فيها. والجدير بالذكر أن عينة الدراسة أظهرت وجود نسبة منخفضة من الشركات التي لديها هيكل تنظيمي مكتوب وواضح يعكس تسلسل إداري الأمر الذي يدل على عدم وجود تنظيم داخلي للعمل وتقسيم للمهام بصورة صحيحة والذي قد يؤدي إلى تداخل في المسؤوليات، كما لوحظ أيضاً خلال الدراسة أن نسبة تشابه ردود الإجابات المحايدة والتي بلغت كمتوسط 15.4% لجميع الاسئلة والتي قد تدل على عدم وجود معرفة لدى بعض الشركات بمفاهيم معينة متعلقة بالحوكمة و أثر تطبيقاتها الإيجابية على شركاتهم.

بالتالي تعتبر هذه الدراسة الإستطلاعية محاولة أولية لتشجيع مختلف الشركات على إتباع أنظمة ولوائح الحوكمة لما له من فائدة على تطوير أداء الشركات والحفاظ عليها من جيل إلى آخر.

حيث تتلخص الدراسة بأهم التوصيات التالية:

- ❖ ضرورة وجود أنظمة مالية وإدارية ورقابية مكتوبة ومطبقة لدى هذه الشركات بما يتناسب مع طبيعة عمل كل شركة.
- ❖ ضرورة وجود وصف وظيفي مكتوب لجميع العاملين في الشركة وهيكلية إدارية واضحة ومحددة لدى الشركات.
- ❖ وجود مدونة سلوك وأخلاقيات العمل وعقوبات للمخالفين العاملين لدى الشركات.
- ❖ وجود نظام حوافز للموظفين.
- ❖ ضرورة عقد اللقاءات التوعوية للشركات وكوادرها حول أهمية الحوكمة وتأثيراتها.
- ❖ ضرورة وجود مدونة حوكمة مكتوبة ومعتمدة لدى الشركات جميعها بما يتناسب مع طبيعة عمل كل شركة.